

مقاييس الايزو كمعيار لقبول المنشآت الصناعية في إطار حماية البيئة.

ISO standards as a standard for accepting industrial facilities within environmental protection framework.

- عصام، صبرينة¹ باحثة في الدكتوراه.

- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.

- ملخص:

أدى السعي وراء التقدم الصناعي والتطور التكنولوجي إلى إحداث أضرار جسيمة بالبيئة والمحيط، فكانت للجهود الدولية والوطنية الدور البارز بالاهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها في إطار تحقيق التنمية المستدامة. تعد المنشآت الصناعية أحد أسباب المشكلات البيئية، نظرا لكثرة الأخطار التي تسبب فيها للبيئة، فبعد عقد المؤتمر الدولي للإدارة البيئية في الصناعة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين في فرساي، بدأت العديد من الدول الصناعية تقتنع بأنه ينبغي التعامل مع مشكلة التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية بأسلوب موضوعي، لذا تم إقرار سلسلة المواصفات البيئية الايزو 14000 كمواصفة لا بد على المنشآت الصناعية التوفر عليها، وهذه المقاييس تحقق عدة مكاسب بيئية واقتصادية وتجارية.

الكلمات المفتاحية: المنظمة الدولية لتوحيد القياسي، سلسلة المواصفات البيئية الايزو 14000، حماية البيئة، شهادة الايزو 14001، المنشآت الصناعية.

- **Abstract :**

The pursuit of industrial progress and technological development has caused enormous damage to the environment and the ocean. International and national efforts have had a prominent role in caring for, protecting and preserving the environment in the context of achieving sustainable development.

Industrial facilities are one of the causes of environmental problems, as they cause many dangers to the environment. After the International Conference on Environmental Management in Industry was held in the mid-1980s in Versailles, many industrialized countries began to believe that the problem of pollution resulting from industrial facilities should be dealt with in an objective manner. Therefore, the ISO 14000 series of environmental specifications was approved as a standard that industrial facilities must meet and these measures achieve several environmental, economic and commercial gains.

Keywords: International Standardisation Organisation (ISO), Environmental standards series ISO 14000, Environment protection, ISO 14001 certificate, Industrial facilities.

¹ البريد الإلكتروني: sabrinaassam@yahoo.com

- الهاتف: 0561825852

شهد العالم إقبالا كبيرا حول قضايا البيئة والمشكلات المرتبطة بها، فانعقدت عدة مؤتمرات للبحث عن حلول لهذه المشكلات وكان لمؤتمر ريو ديجانيرو المنعقد في سنة 1992 حول البيئة والتنمية نقطة هامة بحيث اظهر مصطلح التنمية المستدامة الذي ادمج البعد البيئي في عملية التنمية وأقر حماية للبيئة، إلى جانب ذلك قامت منظمة التقييس ايزو بإصدار سلسلة الموصفات الدولية الايزو 14000 الخاصة بالبيئة.

وذلك نظرا لكثرة الأخطار التي تتسبب فيها المنشآت الصناعية للبيئة، كان لابد من اعتماد معايير للالتزام بها وذلك من أجل وضع حدا لكل هذه الأعمال الخطيرة التي تتسبب في تلوث البيئة وكان للمقاييس الايزو 14000 دور كبيرا لتصدي هذه الظاهرة الخطيرة من حيث وضع حد لظاهرة التلوث، ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الأولية، رفع و زيادة الوعي بالبيئة، كذا تحسين الأوضاع البيئية للموظفين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من التلوث، وكذلك العمل على توافق من القوانين والتشريعات البيئية.

نتيجة لما تم ذكره يتبادر إلى الأذهان طرح اشكالية حول:

- ما مدى فعالية مقاييس الايزو في حماية البيئة من المنشآت الصناعية؟

من خلال هذه الاشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ضرورة تطبيق مقاييس الايزو في المنشآت الصناعية.

- تطبيق نظم الادارة البيئة ليس الزامي في المنشآت الصناعية وانما هي طوعية.

- دور النصوص القانونية الجزائرية في تطبيق هذه المقاييس.

- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية مقاييس الايزو في المنشآت الصناعية وذلك نظرا لدورها

الايجابي الذي تلعبه في هذا المجال خاصة من الناحية لبيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية على حد سواء.

- ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدت المنهج الاستقرائي، حيث خصصت المبحث الأول لمفهوم مقاييس

الايزو 14000، وفي المبحث الثاني خصصته لإبراز فعالية هذه المقاييس في المنشآت الصناعية.

المبحث الأول: مفهوم مقاييس الايزو 14000.

عملت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي منذ نشأتها في سنة 1947 على توحيد المقاييس الصناعية على المستوى الدولي، كما قامت بوضع الموصفات القياسية العالمية للإدارة البيئية أو قياس الأداء البيئي من خلال ما يعرف بمقاييس الايزو 14000.

أصدرت هذه المنظمة سلسلتين من الموصفات هما : 14000 خاصة بأنظمة إدارة البيئة و سلسلة ISO 9000 ذات علاقة بأنظمة إدارة الجودة، لكن الذي يشترط كمعيار في المنشآت الصناعية هو الايزو 14000 لذا لا بد من التطرق أولا إلى تحديد تعريفه (المطلب الأول)، ثم نبرز تصنيفات هذا الايزو (المطلب الثاني).

المطلب الاول: تعريف سلسلة الايزو 14000.

الـ ISO هي منظمة غير حكومية دولية للتوحيد القياسي، تقع في جنيف تضم في عضويتها من أكثر من 90 هيئات تقييس وطنية وممثلي المنظمات الدولية ومنظمات من القطاع الخاص؛ ويسمى البعض بالاتحاد العالمي للأجهزة القومية لوضع المعايير والمواصفات القياسية، عملت هذه المنظمة منذ نشأتها على توحيد المقاييس الصناعية على المستوى الدولي¹.

تهدف هذه المنظمة إلى نشر مقاييس ذات طابع عام ووضع المواصفات القياسية العالمية للإدارة البيئية وقياس الأداء البيئي من خلال ما يعرف بمقاييس الايزو 14000.

نظرا للاهتمام المتزايد بالبيئة والمحافظة عليها بعد تقديم نظام إدارة بيئي متكامل عبر صدور سلسلة الموصفات الإدارة البيئية (الايزو 14000) التي طورتها اللجنة الفنية المختصة لوضع الموصفات ضمن منظمة الايزو؛ تشكل موصفات هذه السلسلة القاعدية الأساسية لنظم الإدارة البيئية، وتعي العديد من المنظمات والجهات الصناعية و الإنتاجية أهمية توافقها مع متطلبات هذه الموصفات القياسية.

بدأت العديد من المنظمات في الدول الصناعية بتطبيق الايزو 14000 حتى قبل اعتمادها في 1996 هذه المنظمة قامت بوضع قائمة بالمعايير الدنيا المطلوبة لانظمة الادارة البيئية و هذه السلسلة هي حديثة نسبيا.² يقصد سلسلة الموصفات ISO 14000 : أنها مجموعة الموصفات القياسية التي تعطي الجوانب البيئية المتعلقة بالمنتج وتقييم الاداء البيئي وتحليل دورة حياة المنتج بيئيا أي تساهم في الحفاظ على استخدام المواد الأولية وإنتاج ومعالجة وتصريف الفضلات الخطيرة.

¹ - زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة علي ضوء احكام القانون الدولي، رسالة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون الدولي، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013/02/27، ص308.

² - شتوح وليد، مكانة نظام الادارة البيئية الايزو 14000 في تسير المؤسسات الجزائرية، مجلة الوحات للبحوث والدراسات المجلد7، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي المختار، عنابة ، 2014 ، ص ص1-2.

الأستاذة: عصام صبرينة

إن تبني نظم الإدارة البيئية من المتطلبات الأساسية سواء في المؤسسات أو حتى في المنشآت في عصرنا هذا لكنها من الناحية القانونية غير ملزمة بل هي طوعية.¹

المطلب الثاني: تصنيفات الايزو 14000.

تصنف سلسلة الايزو 14000 إلى مواصفات ولكل مواصفة لها خصائص تميزها عن الأخرى وهذه الموصفات هي: موصفات تقييم المؤسسة أو المنشآت الصناعية (الفرع الأول)، ومواصفات تقييم المنتج والعملية الصناعية (الفرع الثاني). ولقد أثرت في ظهور سلسلة الايزو 14000 عدة عوامل (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تقييم المؤسسة الصناعية.

تندرج تحت صنف هذه المواصفات: نظم الإدارة البيئية (أولا) والمراجعة البيئية (ثانيا) وتقييم الأداء البيئي (ثالثا).

– أولا: نظام الإدارة البيئية 14001:

يعتبر هذه المواصفة من الأكثر المواصفات شيوعا في سلسلة الايزو 14000، تشتمل هذه المواصفة على المتطلبات الأساسية التي يجب تحقيقها من قبل المؤسسات والمصانع والمنشآت الصناعية حتى يتم تأهيلها للحصول على شهادة الايزو 14001 ، بحيث أن الحصول أي منشئ أو مصنع على شهادة الايزو 14001 يحقق لها مكاسب كثيرة سواء من الناحية التجارية؛ ويحقق مكاسب كثيرة من الناحية البيئية وذلك لاعتبار أن الهدف الأساسي من الموصفات الايزو 14001 هو التحسين المستمر للبيئة، أي تحسين الأداء البيئي للمؤسسات وكذا للمنشآت الصناعية بمختلف أنواعه،² وهو ما يسهر عنه المشرع الجزائري في قانون حماية البيئة؛ وهي من أهم النظم التي يعتمد عليها لتحقيق أهداف الحد من التلوث كما يعتبر أسلوبا داخليا لإدارة البيئة واعتراف رسمي للمجهود البيئي للمؤسسة وتنفيذه يمر بثلاث مراحل هي:

– إدماج البيئة في نظام الإدارة للمؤسسة؛

– تحديد أفضل الممارسات البيئية الممكنة؛

– تثبيت نموذج لنظام الإدارة البيئية.³

– ثانيا: التدقيق البيئي:

أي المراجعة البيئية وهي تشمل ما يلي:

– **المواصفة 14010:** تقدم المبادئ العامة للتدقيق البيئي ويطبق على جميع أشكال التدقيق البيئي.

– **المواصفة 14011:** تشكل هذه المواصفات إجراءات التدقيق التي تسمح بتحضير وتنفيذ تدقيق كفو

لنظام الإدارة البيئية.

– **المواصفة 14012:** تحدد معايير المؤهلات المدققين البيئيين من داخل المنظمة وخارجها.

¹ – قايد سامية، التجارة الدولية والبيئة، رسالة دكتوراه في العلوم، التخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2009، ص 122.

² – عبد الرحيم علام، «مقدمة في نظم الادارة البيئية»، مجلة المنظمة العربية للتنمية الادارية، لجامعة الدول العربية، لسنة 2005، ص 8-10.

³ – زيد المال صافية، مرجع سابق، ص 310.

مقاييس الايزو كمعيار لقبول المنشآت الصناعية في إطار حماية البيئة

- المواصفة 14013: تحدد الإطار العام لكيفية إدارة برنامج التدقيق البيئي.
- المواصفة 14014: تحدد عمليات التدقيق الأساسية.
- المواصفة 14015: وهي المسؤولة عن التقسيم البيئي للمنظمات والمواقع.

- ثالثاً: تقييم الأداء البيئي:

تحتوي على المواصفة 14031: يعتمد هذا الموصف على مدى فعالية أداء المنشآت من الناحية البيئية (مشاكل التلوث، الانبعاثات الضارة في الهواء، التشريعات البيئية)؛ والمواصفة 14032: هذه المواصفة تقدم حالات دراسية توضح تقويم الاداء البيئي وكيفية القيام به.¹

الفرع الثاني: تقييم المنتج والعملية الصناعية.

يطلق على عملية تقييم المنتج والعملية الصناعية علامة التوافق البيئي هو الآخر يعتمد على مجموعة من الموصفات القياسية وهي : تحليل دورة حياة المنتج (أولاً) والملصقات البيئية (ثانياً) ويمكن إضافة الاعتبارات البيئية(ثالثاً).

- أولاً: تحليل دورة حياة المنتج تشمل الموصفات من 14040 إلى 14043 وهي عبارة عن دراسة لجميع مراحل التي يمر بها المنتج و تحليل كل تأثيراته على السياسة البيئية.
- ثانياً: الملصقات البيئية تتضمن الموصفات 14020 إلى 14025 وهي عبارة عن آلية لمراقبة مدى تطبيق المنتجات مع الموصفات البيئية، أي شعار يوضع على السلع و المنشآت يدل على أن هذه الأخيرة تتوفر على الكفاءة البيئية.²
- ثالثاً: الاعتبارات البيئية في الموصفات القياسية تشمل الموصفات 14062 إلى المواصفة 14046. وعليه في الأخير، كل هذه الموصفات تتم مراجعتها دورياً من قبل منظمة الايزو لضمان أنها لا تزال على تلبية متطلبات السوق؛ والاصدار الحالي لهذه الموصفات هو ISO 2015.

الفرع الثالث: عوامل ظهور سلسلة الايزو 14000.

أثرت في ظهور مقاييس الايزو 14000 عدة عوامل أساسية يمكن إظهارها فيما يلي:

1: ظهور التنمية المستدامة: إن مفهوم التنمية المستدامة ظهر لأول مرة في التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في سنة 1987، وجاء المؤتمر البيئية والتنمية الذي انعقد في سنة 1992 في ريو دي جنيرو لدعم الجهود الرامية لحماية البيئة الدافع إلى ضرورة اتخاذ خطوات لتخفيف من الخطر البيئي من بينها سلسلة الايزو 14000.³

¹ - دعاس عز الدين، آثار تطبيق نظام الادارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص 40-44.

² - راشي طارق، الاستخدام المتكامل للموصفات العالمية الايزو في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص: إدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/06/22، ص 149-150. راجع كذلك الموقع www.iso.ch

³ - عبد الرحيم علام، مرجع سابق، ص 10.

الأستاذة: عصام صبرينة

2:زيادة الوعي البيئي: بعد عقد عدة مؤتمرات داعية إلى ضرورة حماية البيئة دعي إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث وحماية البيئة، هذا ما دفع إلى إيجاد موصفات دولية تساهم في تحسين الاداء البيئي.

3:تفاهم مشاكل البيئة: أصبحت مشاكل البيئة تتطور يوما بعد يوم خاصة في عصرنا هذا نتيجة تطور التكنولوجيا الصناعي الذي اثر بشكل كبير سواء بتلوث البيئة وتآكل طبقة الاوزون وكل هذه الإخطار لابد من التصدي لها وذلك خاصة بتطبيق الموصفات الدولية الايزو 14000 خاصة في مجال المنشآت الصناعية لما لها من أثار سلبية على البيئة وحياة الكائنات الحية¹.

المبحث الثاني : فعالية مقاييس الايزو 14000 في المنشآت الصناعية.

للمنشآت الصناعية من آثار وخيمة على البيئة عمدت المنظمة الدولية للتوحيد القياس الى جعل سلسلة الايزو 14000 كمييار أساسي في هذه المنشآت خاصة في الوقت الحاضر، وذلك في اطار حماية البيئة (المطلب الأول). ونظرا لما تلعبه مقاييس الايزو 14000 في حماية البيئة عمد المشرع الجزائري إلى تطبيق نظم الإدارة البيئية بعدة أساليب (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دور مقاييس الايزو في حماية البيئة من المنشآت الصناعية.

من أهم الموصفات الدولية الصادرة عن منظمة ISO مواصفة نظم الادارة البيئية ISO 14001 والتي تعطي الحد الادني من متطلبات نظام الادارة البيئي في المنشآت لتستطيع السيطرة على المردود البيئي لمنتجاتها وخدماتها او عملياتها، ونظرا لما لهذه المواصفة من أهمية فهي ضرورية في المنشآت الصناعية (الفرع الأول)، والتي تثبت مختلف الآثار المترتبة عن تطبيق هذا النظام(الفرع الثاني).

الفرع الأول: ضرورة تطبيق المنشآت الصناعية نظم الادارة البيئية.

تطرقنا في المبحث الأول إلى مقاييس الايزو 14000 التي تعتبر من المقاييس الدولية التي تعمل على حماية البيئة من مختلف المنشآت الصناعية خاصة المصانع وذلك نظرا للمخاطر التي تتسبب فيها مثل مصانع الاسمنت خاصة أخطار بيئية مثل الغبار ، التلوث . والجزائر من الدول التي توجد فيها منشآت صناعية معروفة بحجم تلوثها المعتبر للبيئة كصناعة الحديد والصلب صناعة الاسمنت صناعة الأسمدة ، هذه المنشآت الصناعية التي تنتج مثل هذه المواد تؤثر سلبا على صحة المواطنين وعلي النوعية البيئية أي هذه النشاطات لها تأثيرات خطير وكبير على المجال البيئي ، لذا لابد على هذه المنشآت الصناعية التي لها آثار خطيرة على البيئة أن تهتم وتحسن أدائها البيئي خاصة باستخدام نظم الإدارة البيئية(الايزو14001) نظرا لكونه من أنجع طرق تحسين الأداء البيئي وذلك لاعتباره يخضع للمراقبة والمراجعة المستمرة كل 3 سنوات من طرف الهيئات المكلفة بتقديم الشهادة .

¹ - حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص: قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 30.

مقاييس الايزو كمعيار لقبول المنشآت الصناعية في إطار حماية البيئة

كما يعتبر مقياس الايزو 14001 أداة إدارية تساعد المنشآت على أن تتبع وتفهم وتحسن طرق إدارة البيئة إذ لا يتطلب هذا المقياس متطلبات أداء بيئية محددة، حيث يجب على المنشآت أن تستخدم تقنيات الإدارة البيئية العامة، ولا يجب أن تستخدم قواعد أو مداخل وتقنيات بيئية خاصة¹.

نتيجة لأهمية نظم الإدارة البيئية نجد أن المشرع الجزائري يدعو إلى احترام القوانين الخاصة بالمجال حماية البيئة 22 لكن غير كافية لذا لابد من التصدي لمثل هذه الأعمال بإلزام المتعاملين للإقبال وتبني مقاييس الايزو 14000 لما لها أهمية معتبرة للبيئة.

إن تطبيق نظم الإدارة البيئية في المنشأة الصناعية يحقق عدة المكاسب لها وللبيئة ككل إضافة إلى تحقيق مكاسب تجارية بحيث حصول أي منشأة صناعية (مثل مصنع الاسمنت بالعين الكبيرة علي شهادة الايزو) لذلك لابد عند إنشاء وكذا في حياتها العملية إن تأخذ بالمعايير و المقاييس الدولية ومروعتها للحفاظ علي البيئة و نجد إن الجزائر من الدول التي تدعم تطبيق نظم الإدارة البيئية لكن للأسف اغلب المؤسسات الجزائرية تولي الاهتمام الأكبر للمقياس الجود الايزو 9000².

ما تجدر الاشارة إليه لابد على المنشآت الصناعية في الجزائر ان تعمل جاهدة للأخذ بهذه المقاييس الدولية سوء الموصفات الخاصة بالجودة وكذا الموصفات الخاصة بالبيئة لتحقيق مقاييس متكاملة.

الفرع الثاني، آثار تطبيق نظم الادارة البيئية.

ينتج عن تطبيق نظم الادارة البيئية آثار عديدة سواء من الناحية الاقتصادية(1) أو الاجتماعية (2)أو البيئية(3)

1:الآثار الاقتصادية:تتمثل في:

- ترشيد استخدام الموارد وتقليل هدر الطاقة.
- زيادة كفاءة العاملين بفضل برنامج التدريب.
- تعزيز الميزة التنافسية في السوق العالمية.
- تحسين العلاقة مع المستهلكين.
- خفض النفايات واعادة استخدامها وتدورها.
- زيادة انتاجية العاملين بجعل محيط العمل ملائم بيئيا.
- انخفاض الابعاء المالية والجزاءات المفروضة على المنشآت الصناعية بسبب التلوث.
- الاستفادة من الامتيازات الضريبية نضير تقليل من المخاطر البيئية.
- سهولة التزام المنشآت الصناعية بمتطلبات التشريعية البيئية.³

¹ - قايدي سامية، مرجع سابق، ص 152.

² - شتوح وليد، مرجع سابق، ص 3-4.

³ - حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 30-32.

2: آثر اجتماعية: تتمثل في:

- تحسين صحة الانسان في العمل والمجتمع.
- تقليل المخاطر المؤثرة على صحة الانسان والناجمة عن الانبعاثات والاصدرات الصناعية.

3: آثر بيئية: تتمثل في:

- حماية الانظمة البيئية الطبيعية.
- تقليل كمية النفايات.
- تمديد دورة حياة الموارد غير المتجددة.
- منع التلوث وحماية البيئة على طريق التنمية المستدامة.¹

المطلب الثاني: أهم أساليب تطبيق نظم الإدارة البيئية في التشريع الجزائري.

تعتبر المنشآت الصناعية الجزائرية وخاصة تلك التي تنشط في مجال المحروقات على رأس الملوثين للبيئة، باعتبار أن الصناعة تولد ملايين من النفايات الصلبة والخطيرة على البيئة فهي مطالبة باتخاذ إجراءات للحد من هذا التلوث والتصدي لهذه المخاطر ووضع ضوابط قانونية تكفل ضمان إدارتها. فلهذه الحفاظ على البيئة سهر القانون على فرض مجموعة من الاساليب من شأنها أن تدعم تطبيق نظم الادارة البيئية في المنشآت الصناعية وتتمثل هذه الأساليب لاسيما في: الأساليب التقليدية(الفرع الأول)، والأساليب الحديثة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأساليب التقليدية.

من أجل حماية البيئة فرض القانون مجموعة من الاساليب الوقائية والتي تتمثل في: نظام الترخيص(أولا) والالزام (ثانيا) والحظر(ثالثا).

- أولا:نظام الترخيص.

إن نظام الترخيص هو عبارة عن الإذن الصادر من الإدارة المختصة للممارسة نشاط معين، الهدف منه تقييد حريات الافراد بما يحقق النظام العام داخل المجتمع، ولقد نص المشرع الجزائري على أن المنشآت الصناعية التي تسبب مخاطر أو مضايقات فيما يتعلق بالأمن العام والصحة والنظافة العمومية أو البيئة مما يستدعي خضوعها لرقابة خاصة بهدف منع مخاطرها أو مضايقتها والتي أهمها : خطر الانفجار ، الدخان والروائح . وللحصول على رخصة استغلال المنشآت والتي تكون وفق المقاييس احترام البيئة يتعين اتباع واحترام مجموعة من الشروط وهي : اعداد دراسة التقييم البيئي للمشروع ، إيداع الملف طلب رخصة الاستغلاله ثم تسليم مقرر الموافقة المسبقة بالانشاء.²

¹ - دعاس عز الدين، مرجع سابق، ص 56.

² -حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 49-54.

مقاييس الانزوكميار لقبول المنشآت الصناعية في إطار حماية البيئة

كما نص المشرع الجزائري في نص المادة 2 من المرسوم التنفيذي 141/06 الذي يضبط القيم القصوي للمصبات الصناعية السائلة علي إن تصريف النفايات الصناعية السائلة الخاصة بالمنشآت الصناعية تخضع للترخيص وذلك لكون إن النشاطات الصناعية لها اخطار كبيرة علي تلوث البيئة¹؛ أن الجهة المختصة بمنح الترخيص لهذه المنشآت الصناعية من أجل صب نفاياتها يكون من قبل الوزير المكلف بالبيئة بعد اخذ رأي الوزير المكلف بالري .

- ثانيا: الإلزام.

الإلزام هو ضرورة القيام بتصريف معين ومن أمثلته التي تجسد أسلوب الإلزام نجد في إطار حماية الهواء والجو المادة 46 من القانون رقم 10/03 بحيث نصت علي انه يجب علي الوحدات الصناعية اتخاذ كل التدابير اللازمة لتقليل من استعمال المواد المتسببة في ثقب طبقة الأوزون.

- ثالثا: الحظر.

يعد الحظر هي وسيلة قانونية تقوم بتطبيقه الإدارة تهدف من خلاله منع اتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تنجم عن ممارستها ولقد تناول قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة في نص المادة 33 علي الحظر بحيث نصت علي فرض نظام حظر داخل المجال المحمي كل معمل من شأنه إن يضر بالتنوع البيئي ويتعلق هذا الحظر مثلا في مجال الصناعة ن استعمال المياه.²

الفرع الثاني: الاساليب المستحدثة.

إلى جانب هذه الاساليب التقليدية استحدث القانون الى جانبها اساليب اخرى فرضتها التحولات البيئة من شأنها حماية البيئة لاسيما من التلوثات الناجمة عن المنشآت الصناعية، والتي تتمثل في: نظام التقارير(اولا) ودراسة التأثير(ثانيا).

- أولا: نظام التقارير.

إن نظام التقارير هو أسلوب جديد استحدثه المشرع الجزائري، يهدف الى فرض رقابة لاحقة ومستمرة، لهذا يعتبر أسلوبا مكملا لاسلوب الترخيص، كما انه يقترب من الإلزام كونه يفرض على صاحبه تقديم تقارير دورية عن نشاطاته، ويرتب القانون على عدم القيام بهذا الاجراء توقيع العقوبات عليه.

- ثانيا: دراسة مدى التأثير.

أخذ المشرع الجزائري بأسلوب دراسة مدى التأثير بهدف معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة و/أو غير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي³ وكذا على إطار ونوعية معيشة السكان.

¹ -مرسوم تنفيذي رقم 06-141، المؤرخ في 19 افريل 2006، يضبط القيم القصوي للمصبات الصناعية السائلة، ج، ر عدد26، صادر بتاريخ 23 ابريل 2006.

² - قانون رقم 03-10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد43، صادر بتاريخ 30 يولي 2003.

³ - عمر صخري، عبادي فاطمة الزهراء، «دور الدولة في دعم تطبيق نظم الادارة البيئية لتحسين اداء المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر»، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مريح ورقلة، المجلد11، عدد11، 2012، ص ص 160.

الأستاذة: عصام صبرينة

عرف المشرع الجزائري اسلوب دراسة التأثير في نص المادة 15 من قانون رقم 10-03 والتي جاء فيها: «تخضع، مسبقا وحسب الحالة الدراسة التأثير او لموجز التأثير على البيئة، مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الاخرى، وكل الاعمال وبرامج البناء والتهيئة، التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا، على البيئة، لاسيما على الانواع والموارد والاوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الايكولوجية وكذلك على اطار ونوعية المعيشة...»¹

نتيجة لما للدراسة مدى التأثير من أهمية بالغة في مجال حماية البيئة سهر القانون على فرضه في عدة مجالات صناعية لهدف حماية البيئة من التلوثات الناجمة عن هذه المجالات ولعل أحسن مثال على ذلك: إشتراط قانون المناجم في طالب ترخيص استغلال منجم أو مقلع بضرورة أن يرفق طلبه بدراسة تأثير على البيئة² ما تجدر الإشارة إليه نجد أن معظم المؤسسات الجزائرية تولي الاهتمام الأكبر للحصول علي شهادة الجودة في حين تحمل شهادة الايزو 14000 الخاصة بالبيئة اذ هناك عدد قليل من المنشآت الصناعية التي تحصلت علي شهادة الايزو 14001. و من أمثلة المنشآت الصناعية التي تحصلت علي شهادة الايزو 14001 لإصدار سنة 2004 هي الديوان الوطني للتطهير سنة 2013 بحيث بعد تطبيق نظام الإدارة البيئية وفق للمواصفات القياسية الايزو 14001 استطاع الديوان الوطني من تحقيق مكاسب عدة خاصة في استهلاك الطاقة الكهربائية والمياه وكذلك بعد تطبيقه لنظام الإدارة البيئية أصبح يعالج ويعيد استخدام نفايات الديوان في النشاط الزراعي بعدما كان يرميها في الطبيعة.

خاتمة:

في خلاصة القول يمكن أن نقول أن مقاييس الايزو 14000 تعتبر من أهم المعايير الواجب توافرها في المنشآت الصناعية التي تعمل على تحقيق المكاسب التي ينتظرها كل من المتعاملين وكذا المجتمع بحيث توفر لهم الحماية الكافية للبيئة، خاصة من الانبعاثات المضرّة بالصحة؛ لكن رغم ما تحقّقها هذه المقاييس من آثار ايجابية، إلا أنّها تسودها عدة نقائص لاسيما من حيث: أنّها غير منظمة بموجب نصوص قانونية خاصة بها، كما أنّها اختيارية وليست إلزامية، هذا من شأنه إهمال تطبيقها من قبل عدة منشآت صناعية.

في خضم ذلك اقترحت ما يلي:

-تجنب استخدام المواد السامة والخطيرة في عمليات التصنيع والانتاج.

-ضرورة تطبيق مبادئ ومتطلبات الحصول على شهادة الايزو خاصة المواصفات الايزو 14001.

¹-قانون رقم 10-03، مرجع سابق.

²- المادة 126 من قانون المناجم والتي جاء فيها: «يجب على كل طالب ترخيص استغلال منجم أو استغلال مقلع أن يرفق طلبه بدراسة تأثير على البيئة ودراسة المخاطر جراء نشاطه المنجمي، مرفقة بمخطط تسيير البيئة ومخطط التأهيل وإعادة الاماكن الى حالتها الاصلية. تخضع هذه الدراسات الى الفحص وموافقة السلطات المختصة طبقا لتنظيم الساري المفعول». قانون رقم 14-05، مؤرخ في 24 فبراير 2014، يتضمن قانون المناجم، ج 18، صادر بتاريخ 30 مارس 2014.

مقاييس الايزو كمعيار لقبول المنشآت الصناعية في إطار حماية البيئة

- ضرورة إلزام المشرع الجزائري المتعاملين خاصة في المجالات التي لها اثار خطيرة على البيئة خاصة المنشآت الصناعية أن تبني مقاييس الايزو 14000، وتشجع على تطبيق مقاييس الجودة اذ نجد إن المتعاملين في مجال تبادل التجاري تكون دائما وفق معايير الجودة أي وفق الموصفات الدولية الخاصة بالجودة الايزو 9000، باعتبار أن الجزائر من الدول التي تسهر علي حماية البيئة فعليها أن تتصدي لظاهرة تلوث المنشآت الصناعية للبيئة من خلال جعل الموصفات القياسية الدولية الايزو 14000 وخاصة نظم الإدارة البيئية الايزو 14001 من أهم معايير المنشآت الصناعية ، وكذلك لابد على الدولة القيام بحملات توعية حول تعريفها بهذه المقاييس وذكر مدى فعاليتها في حماية البيئة خاصة.

- قائمة المراجع:

- الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص: قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
2. زيد المال صافية، حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة علي ضوء احكام القانون الدولي، رسالة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013/02/27.
3. قايدي سامية، التجارة الدولية والبيئة، رسالة دكتوراه في العلوم، التخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2009.
4. دعاس عز الدين، آثار تطبيق نظام الادارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2010-2011.
5. راشي طارق، الاستخدام المتكامل للموصفات العالمية الايزو في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير ، تخصص: ادارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/06/22.

- المقالات:

1. شتوح وليد، «مكانة نظام الادارة البيئية الايزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية»، مجلة الوحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي المختار، عنابة ، 2014 ، ص 01-21.
2. عبد الرحيم علام، «مقدمة في نظم الادارة البيئية»، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، لجامعة الدول العربية، لسنة 2005، ص 01-12.
3. عمر صخري، عبادي فاطمة الزهراء، «دور الدولة في دعم تطبيق نظم الادارة البيئية لتحسين اداء المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر»، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مربح ورقلة، المجلد 11، عدد 11، 2012، ص 157-164.

- النصوص القانونية:

1. قانون رقم 03-10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد43، صادر بتاريخ 30 يولو2003.
2. قانون رقم14-05، مؤرخ في 24 فبراير 2014، يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية، عدد18، صادر بتاريخ 30 مارس2014.
3. مرسوم تنفيذي رقم 06-141، المؤرخ في 19 افريل 2006، يضبط القيم القصوي للمصببات الصناعية السائلة، الجريدة الرسمية، عدد26، صادر بتاريخ 23 ابريل 2006.